

مجلة التحكيم العالمية

مجلة التحكيم العربي في الغرب ومجلة التحكيم الغربي في البلاد العربية

مجلة فصلية - بيروت



كلمة الناشر: البروفسور فايز الحاج شاهين ود. محمد سليم العوا.

القفلة: دور القضاء الفرنسي في جعل باريس مكاناً ملائماً للتحكيم الدولي: القاضي دومنيل هاشير (فرنسا) تكوين هيئة التحكيم وأهمية العنصر الفنـي في عضويتها. د. محمد سليم العوا (مصر) دعوة ل إعادة النظر في تعديل قانون التحكيم المصري: القاضي برهان امر الله (مصر) بطلان القرارات التحكيمية في الاجتهاد الحديث: القاضي مهيب مهاري (لبنان) مدى اختصاص القضاء الوطني بالفصل في طلبات رد المحكمـين في التحكيم المؤسسي: د. فتحى والي (مصر) خواطر حول احكام تحكيمية رائدة: البروفسور احمد صادق الشيشري (مصر) القضاء المصري وبطـلـان احـکـامـ التـحـكـيمـ: القاضي اسماعيل الزبـادي (مصر) الرقابة القضـانـية على عـقدـ الدـولـةـ التي تـخـدمـنـ شـفـرـتـ التـحـكـيمـ: الوزـرـ والـقـاضـيـ مـحمدـ اـمـينـ المـهـديـ (مـصرـ) جـزـاءـ نـفـصـنـ التـصـرـيفـ بـالـقوـادـ: القـاضـيـ اـحمدـ الـورـافـيـ (تونـسـ) نظامـ التـحـكـيمـ المـدـيدـ فيـ السـعـودـيـةـ وـتـأـثـيرـهـ فـيـ الـاسـتـثـمارـ فـيـ السـعـودـيـةـ: الحـامـيـ صـلاحـ الجـبـلـانـ (الـسـعـودـيـةـ) دورـ القـاضـيـ السـوـدـانـيـ فـيـ تـفـعـيلـ اـنـفـاقـ التـحـكـيمـ: دـ اـبرـاهـيمـ درـجـ (الـسـوـدـانـ) نـظـرـاتـ وـمـلـامـحـ فـيـ اـجـرـاءـاتـ التـحـكـيمـ اـمـامـ الرـكـزـ الدـولـيـ لـتـسـوـبـةـ مـنـازـعـاتـ الـاسـتـثـمارـ (ICSID): الحـامـيـ فـاضـلـ حـاضـريـ (سـورـياـ).

المـعـلـقـونـ: مـ رـاهـيـ جـرـادـهـ (الـارـدنـ) حـسـنـ عـربـ (الـامـارـاتـ) مـ صـلاحـ الدـفـعـ (الـبـحـرـينـ) مـ مـحـمـودـ اـنـسـ بـالـطـبـ (تـونـسـ) دـ حـسـانـ هـاشـمـ اـبـوـ العـلـاـ (الـسـعـودـيـةـ) دـ القـاضـيـ صـلاحـ اـحـمـدـ مـحـمـدـ مـطـهـ (الـسـوـدـانـ) القـاضـيـ هـادـيـ عـزـيـزـ عـلـيـ (الـعـرـاقـ) دـ مـينـاسـ خـتـشـادـرـيـانـ (قـطـرـ) رـوجـيـهـ مـاصـيـ الـبـرـوـفـسـورـ مـيـثـالـ سـمـرـانـيـ دـ مـروـانـ صـفـرـ القـاضـيـ وـائلـ طـبـارـةـ (لـبـنـانـ) دـ مـحـيـيـ الدـينـ عـلـمـ الدـينـ دـ حـازـمـ عـلـمـ دـ نـادـرـ اـبـراهـيمـ دـ اـبـراهـيمـ اـحـمـدـ اـبـراهـيمـ دـ مـهـدىـ نـورـ (مـصرـ).

الـاجـتـهـادـ: حـكـمـ التـحـكـيمـ لـاـ يـعـتـدـ حـكـمـاـ فـضـائـاـ يـوـجـبـ صـدـورـهـ بـاسـمـ الـمـلـكـ (الـارـدنـ) الـاـنـفـاقـاتـ الدـولـيـةـ تـعـدـ قـاـنـوـنـاـ دـاخـلـاـ وـاجـبـ التـطـبـيقـ (الـامـارـاتـ) طـلـبـ الـحـكـمـ بـالـشـرـطـ الـجـزـائـيـ وـالـكـسـبـ الـفـائـتـ يـخـرـجـ عـنـ حـقـلـ التـحـكـيمـ (الـبـحـرـينـ) عـدـمـ خـدـيـدـ اـجـلـ مـنـ الـفـرـقـيـنـ لـبـتـ الـحـصـومـةـ بـطـبـيقـ الـاجـلـ الـقـانـوـنـيـ (تـونـسـ) شـرـطـ تـحـكـيمـيـ. تـعـيـنـ الـحـكـمـيـنـ وـضـعـ وـثـيقـ التـحـكـيمـ اـعـتـهـادـهـ مـنـ القـاضـيـ. الـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ لـاـ يـقـبـلـ الـاعـتـراـضـ وـالـأـمـرـ بـالـتـنـفـيـذـ (الـسـعـودـيـةـ) الـرأـيـ الـخـالـفـ بـعـدـ صـدـورـ الـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ وـتـوـقـيـعـهـ بـالـاجـمـاعـ لـاـ يـعـدـ بـهـ (الـسـوـدـانـ) عـقـدـ جـلـسـاتـ التـحـكـيمـ وـالـنـاطـقـ بـالـحـكـمـ يـوـمـ رـسـمـيـةـ لـيـسـ طـلـبـ الـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ شـرـطـ تـحـكـيمـيـ يـحـيلـ إـلـىـ تـحـكـيمـ غـرـفـةـ التـجـارـةـ الـدـولـيـةـ. لـاـ اـخـنـاصـ لـلـمـحاـكـمـ الـعـرـاقـيـةـ (الـعـرـاقـ) دـعـوـيـ بـطـلـانـ الـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ لـيـسـ جـلـعـاـ بـالـاـسـتـنـافـ. الـحـكـمـةـ لـاـ تـعـيـدـ النـظـرـ فـيـ مـوـضـوـعـ النـزـاعـ فـيـ قـاضـيـ الـبـطـلـانـ (لـبـنـانـ) حـكـمـ تـحـكـيمـيـ صـادـرـ خـارـجـ مـصـرـ صـادـرـ مـنـ غـرـفـةـ تـحـكـيمـ زـوـيـخـ دـ طـلـبـ وـقـفـ تـنـفيـذـهـ وـبـطـلـانـ لـاـنـ الـقـانـونـ الـطـبـيقـ هـوـ الـقـانـونـ السـوـسـيـرـيـ. دـ طـلـبـ لـعـدـمـ الـاـخـنـاصـ (مـصرـ) بـذـلـ عـنـيـةـ دـعـوـيـ مـصـرـ بـإـعـادـةـ الـاعـتـابـ (مـفرـقـ) اـفـقارـ الـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ لـتـسـبـبـ الـقـانـونـيـ سـبـبـ مـوـجـبـ لـلـبـلـانـ (يـمـنـ) دـعـوـيـ مـنـ شـرـكـةـ مـصـرـيـةـ مـرـدـوـدـ اـمـامـ الـاـكـسـيدـ كـذـلـكـ الـاـمـرـ لـحـامـيـ جـسـيـتـينـ (اـكـسـيدـ) طـلـبـ سـلـغـةـ اـمـامـ فـضـاءـ الـعـلـجـةـ لـيـسـ مـنـ الـدـاـبـرـ الـمـؤـقـتـ وـالـتـحـفـظـةـ. الـطـلـبـ مـتـنـعـلـ بـالـاـسـاسـ: تـنـازـلـ عـنـ الـحـكـمـ (فـرـنـسـاـ) الطـلـعـنـ بـالـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ لـوـجـودـ جـرـيـةـ الـاحـتـيـالـ. لـيـسـ هـنـاكـ قـارـ فـرـقـيـ جـنـانـيـ بـؤـكـدـ وـجـودـ الـجـرـيـةـ. دـ طـلـعـنـ (سـوـبـرـسـ) طـلـعـنـ بـحـكـمـ تـحـكـيمـيـ بـحـجـةـ أـنـ هـيـةـ التـحـكـيمـيـةـ اـخـطـاءـ فـيـ خـابـلـهاـ قـوـاعـدـ نـيـوـيـورـكـ الـخـطاـ فـيـ التـحـلـيلـ لـيـسـ سـبـبـاـ لـبـطـلـانـ الـحـكـمـ التـحـكـيمـيـ. الـاـمـرـ بـتـنـفـيـذـ الـحـكـمـ (الـوـلاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـاـمـيرـكـيـةـ).

اخبار التحكيم: اختلاف شاهد بعد ادائه بشاهاته في التحكيم: القضاء في دبي يكتشف الملابسات والاشتباه بباران في الاختلاف.
الوثائق والقوانين: مشروع قانون التحكيم القطري الجديد.

العدد الخامس والعشرون - كانون الثاني (يناير) 2015

السنة السابعة

رقم 2 - تحكيم - قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادلة -
اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع يستمد مباشرة من إتفاق الطرفين - إقتضاره على ما تصرف إليه إرادة المحكمين - الإتفاق على التحكيم يكون في صورة مشارطة أو شرط - أثر التحكيم حجب قضاء الدولة عن فصل المسائل المعروضة على التحكيم - الموفق لا يفصل في النزاع - يسعى إلى تسوية ودية بين الأطراف.

اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع وإن كان يرتكن أساساً إلى حكم القانون الذي أجاز إستثناء سلب اختصاص القضاء، إلا أنه ينبغي مباشرة عن إتفاق الطرفين، ويكون مقصوراً على ما تصرف إليه إرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم.

الإتفاق على التحكيم يجوز أن يكون في صورة مشارطة تبرم بعد وقوع النزاع أو في صورة شرط يتعلق بمنازعات قد تنشأ مستقبلاً، ولم يفرض القانون شكلاً خاصاً لشرط التحكيم فالمتعاقدين أن يحرراه بما يشئوا.

من أبرم الإتفاق صحيحاً، فإنه ياعتباره عقداً يلزم طرفيه باحترامه وإعمال آثاره، ولا يجوز لأحدهما التخل منه دون موافقة الطرف الآخر، ويتمثل الأثر الجوهرى لهذا الإتفاق في إلتزام طرفيه عرض المسائل التي يشتمل عليها على التحكيم وحجب قضاء الدولة عن الفصل فيها، بما مقتضاه أن لجوء الخصم في أي من هذه المسائل إلى القضاء يعتبر مخالفة لقواعد الاختصاص المتعلق بالوظيفة، ويحصل المحكم في النزاع بقضاء خاص له طبيعة أحكام المحاكم، فهو قاطع لذاته الخصومة موضوع التحكيم ولازم لطرفها، ومن المقرر أيضاً أن الموفق لا يفصل في نزاع، وإنما يقوم بمساعدة طرفيه على التوصل من خلال مساعي حميدة إلى تسوية

ودية بينهما بإقتراح حلول معينة دون أن يكون له سلطة فرض أي منها عليهما فهـي وحدـها
غير منـهـية للنزاع أو حـاسـمة لها.

(محكمة التمييز، الدائرة التجارية، الطعن رقم 1207/2010 تجاري، جلسة 12/5/2011)

.....

.....

وحيـثـ أنـ الطـعـنـ أـقـيمـ عـلـىـ سـبـبـينـ،ـ يـنـعـيـ الطـاعـنـ بـالـسـبـبـ الـأـوـلـ وـالـوـجـهـ الـأـوـلـ مـنـ السـبـبـ
الـثـانـيـ عـلـىـ الـحـكـمـ الـمـطـعـونـ فـيـ مـخـالـفـةـ الـقـاـنـوـنـ وـالـخـطـأـ فـيـ تـطـيـقـهـ،ـ وـفـيـ بـيـانـ ذـلـكـ يـقـولـ،ـ إـنـ الـحـكـمـ
الـمـطـعـونـ فـيـ قـدـ قـدـ أـيـدـ الـحـكـمـ الـإـبـتـائـيـ فـيـمـاـ إـنـتـهـيـ إـلـيـهـ مـنـ دـعـمـ إـختـصـاصـ الـمـحـكـمـةـ وـلـائـيـاـ بـنـظـرـ
الـدـعـوـىـ إـسـتـنـادـاـ إـلـىـ أـنـ الـبـنـدـ السـابـعـ مـنـ الإـنـقـافـيـةـ الـمـبـرـمـةـ بـيـنـ الـطـاعـنـ وـالـمـطـعـونـ ضـدـهـ الـأـوـلـ
وـالـمـؤـرـخـ فـيـ 12/3/2008ـ،ـ وـالـبـنـدـ الـخـامـسـ عـشـرـ مـنـ مـذـكـرـةـ النـاقـاهـ الـمـبـرـمـةـ بـيـنـهـمـاـ وـالـمـؤـرـخـ فـيـ
27/3/2008ـ قدـ تـضـمـنـتـاـ مـاـ يـقـيـدـ إـتـجـاهـ إـرـادـيـهـمـاـ فـيـ حـالـةـ إـخـلـافـهـمـاـ وـنـشـوـءـ أـيـ نـزـاعـ فـيـ الـمـسـتـقـلـ
بـشـأنـ الإـنـقـافـيـةـ سـالـفـةـ الذـكـرـ إـلـىـ تـحـكـيمـ سـمـوـ الشـيـخـ...ـ لـفـصـلـ فـيـ بـصـفـةـ نـهـائـيـةـ،ـ فـيـ حـينـ أـنـ الـبـيـنـ
مـنـ عـبـارـاتـ الـبـنـدـيـنـ السـابـعـ وـالـخـامـسـ عـشـرـ سـالـفـيـ الذـكـرـ اـنـهـمـاـ لـمـ يـقـصـدـاـ الـإـتـجـاهـ إـلـىـ تـحـكـيمـ،ـ وـأـنـ
مـاـ إـنـصـرـفـتـ إـلـيـهـ إـرـادـيـهـمـاـ هـوـ الرـأـيـ وـالـمـشـورـةـ لـدـيـ سـمـوـهـ لـلـتـقـرـيـبـ بـيـنـهـمـاـ فـيـ حـالـةـ أـيـ نـزـاعـ
مـسـتـقـلـاـ بـصـدـدـ مـوـضـوـعـ الإـنـقـافـيـةـ الـمـذـكـرـةـ بـمـاـ لـاـ يـعـدـ إـنـقـافـاـ عـلـىـ تـحـكـيمـ،ـ وـالـذـيـ يـجـبـ أـنـ يـكـوـنـ
صـرـيـحاـ قـاطـعاـ يـكـشـفـ عـنـ نـيـةـ الـمـتـعـاقـدـيـنـ إـلـىـ إـسـتـبـاعـ وـلـاـيـةـ الـقـضـاءـ وـالـلـجوـءـ إـلـىـ تـحـكـيمـ،ـ وـيـظـاـهـرـ
ذـلـكـ أـنـ الـبـنـدـيـنـ سـالـفـيـ الذـكـرـ لـمـ يـسـتـخـدـمـ فـيـهـمـاـ لـفـظـ تـحـكـيمـ أوـ الـمـحـكـمـ،ـ كـمـاـ أـنـ سـمـوـهـ مـلـقـىـ عـلـيـهـ
أـعـاءـ جـسـيـمـ لـاـ تـنـتـرـكـ لـهـ وـقـتاـ لـنـظـرـ تـحـكـيمـ،ـ كـمـاـ أـنـ قـيـامـهـ بـالـتـحـكـيمـ يـتـنـافـيـ مـعـ مـنـصـبـهـ كـرـئـيـسـ
لـمـجـلـسـ الـوزـراءـ،ـ وـبـيـثـرـ شـبـهـ تـدـاـخـلـ السـلـطـاتـ عـلـاـوةـ عـلـىـ أـنـ غـيرـ مـتـخـصـصـ فـيـ التـوـاحـيـ
الـقـانـونـيـةـ،ـ وـأـنـهـ عـلـىـ فـرـضـ إـعـتـبـارـ ذـلـكـ شـرـطـ تـحـكـيمـ فـإـنـ مـجـالـ إـعـمـالـهـ مـرـتـبـ بـقـيـامـ نـزـاعـ فـيـ
الـمـسـتـقـلـ يـتـعـلـقـ بـمـوـضـوـعـ الإـنـقـافـيـةـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ أـنـ شـرـطـ تـحـكـيمـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ طـرـفـيـهـ فـلـاـ يـكـوـنـ
مـلـزـماـ لـلـشـرـكـةـ الـمـطـعـونـ ضـدـهـاـ الثـانـيـةـ بـإـعـتـبـارـهـاـ لـيـسـ طـرـفـاـ فـيـهـ وـهـيـ ذاتـ شـخـصـيـةـ إـعـتـبـارـيـةـ
مـسـتـقـلـةـ وـلـاـ يـغـيـرـ مـنـ ذـلـكـ كـوـنـهـاـ أـحـدـ الـمـوـضـوـعـاتـ الـتـيـ تـتـاـوـلـهـاـ شـرـطـ تـحـكـيمـ،ـ كـمـاـ أـنـ صـورـيـةـ عـقـدـ
الـهـيـةـ مـوـضـوـعـ الـدـعـوـىـ الـمـائـلـةـ لـيـسـ ضـمـنـ مـوـضـوـعـ الإـنـقـافـيـةـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـجاـوـزـ نـطـاقـ تـحـكـيمـ

المدعى به من حيث أطرافه وموضوعه، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون معيباً بما يستوجب تمييزه.

وحيث أن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن التحكيم طريق إستثنائي لفض الخصومات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادي، وكان اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع، وإن كان يرتكن أساساً إلى حكم القانون الذي أجاز إنشاء سلب اختصاص جهات القضاء، إلا أنه ينبغي مباشرة عن إتفاق الطرفين ويكون مقصوراً على ما تصرف إرادة المحكمين إلى عرضه على هيئة التحكيم، وان النص في المادة 1/173 من قانون المرافعات على أنه "يجوز الإنفاق على التحكيم في نزاع معين، كما يجوز الإنفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد معين" يدل على أن الإنفاق على التحكيم يجوز أن يكون في صورة مشارطة تبرم بعد وقوع النزاع أو في صورة شرط يتعلق بمنازعات قد تنشأ مستقبلاً، ولم يفرض القانون شكلاً خاصاً لشرط التحكيم، فللمتعاقدين أن يحرراه بأي شكل أراداه، شأنه في ذلك شأنسائر العقود الرضائية الأخرى دون التقيد بأية ألفاظ معينة ما دامت عباراته تكشف في وضوح دون غموض عن إرادة النزول عن الإتجاء إلى القضاء وحسم النزاع بواسطة التحكيم، فالمناط هو حقيقة المقصود من المهمة التي عهد بها إلى الوسيط بينهما وليس بالألفاظ التي نسجت بها، ومتى أبرم الإنفاق صحيحاً فإنه بإعتباره عقداً يلزم طرفيه بإحترامه وإعمال أثاره، ولا يجوز لأحدهما التخل منه دون موافقة الطرف الآخر، ويتمثل الأثر الجوهرى لهذا الإنفاق في إلتزام طرفيه بعرض المسائل التي يشتمل عليها على التحكيم وحجب قضاء الدولة عن الفصل فيها، بما مقتضاه أن لجوء الخصم في أي من هذه المسائل إلى القضاء يعتبر مخالفة لقواعد الإختصاص المتعلق بالوظيفة، ويفصل المحكم في النزاع بقضاء خاص له طبيعة أحکام المحاكم، فهو قاطع لابد للخصومة موضوع التحكيم وللزم لطرفها، ومن المقرر أيضاً أن الموفق لا يفصل في نزاع وإنما يقوم بمساعدة طرفيه للتوصل من خلال مساع حميدة إلى توسيبة ودية بينهما باقتراح حلول معينة دون أن يكون له سلطة فرض أي منها عليهما، فهي وحدها غير منهية للنزاع أو حاسمة له، بل تبقى رهينة بإرادة الطرفين إن شاءاً أخذوا بها أو أعرضوا عنها وولجا طريق القضاء أو أي سبيل آخر لحسم النزاع وتصفيته، والمناط في تكييف العقود هو بالقصد المشترك الذي إنصرفت إليه نية العاقدين وقت إبرام العقد، ويدخل التعرف إلى هذا القصد في سلطة محكمة الموضوع، فلها أن تستظهره وتستدل عليه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا معقب عليها في ذلك متى ردته إلى شواهد وأسانيد تؤدي إليه عقلأً ولا مخالفة فيها للثابت

بالأوراق ولا خروج فيها على المعنى الظاهر لعبارات العقد في جملتها. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق، أن الطاعن والمطعون ضده الأول أبرما في 12/3/2008 إتفاقاً أورعاً فيه ما يفيد رغبتهما في فض الشراكة القائمة بينهما بطريقة ودية وحدداً في بنوده طريقة تقسيم الأموال والأصول المشتركة بينهما ومن بين هذه الأصول الشركة المطعون ضدها الثانية، ونصتا في البند السابع من الإتفاق على أنه في حال اختلافهما في المستقبل تكون المشورة والرأي والقرار النهائي لسمو...، كما حررا بتاريخ 27/3/2008 مذكرة تفسيرية لهذا الإتفاق تضمنت في بندتها الخامس عشر تأكيدها إتفاقهما على أن أي نزاع ينشأ في المستقبل فيما يخص موضوع هذه الإتفاقية سيفصل فيه بشكل نهائي سمو...، وإذ كانت عبارات هذين البنددين تتصبح بشكل واضح وصريح عن إتجاه إرادة الطرفين إلى تسوية أي نزاع ينشأ بينهما مستقبلاً بشأن كل ما يتعلق بإثبات الشراء وتصفيتها بواسطة سمو الشيخ... لا توفيقاً بالتقريب بين وجهتي نظرهما باقتراحات يترك لها الأخذ بها من عدمه، بل ليفصل بينهما بقرار ملزم لهما ولو كان غير مرض لأي منهما، فإن ذلك ليس له إلا دلالة واحدة هي اختيار الطرفين التحكيم سبيلاً لحل ما قد ينشأ بينهما مستقبلاً من نزاع بخصوص موضوع هذه الإتفاقية، ولا يغير من ذلك ما ورد في البند السابع من الإتفاقية الأولى من أن تكون المشورة والرأي والقرار النهائي لسمو الشيخ...، إذ فضلاً عن أن مذكرة التفاصيم اللاحقة على هذه الإتفاقية والمؤرخة في 27/3/2008 لم تتضمن إيداء المشورة وأكيدت أن أي نزاع ينشأ في المستقبل فيما يخص موضوع الإتفاقية المذكورة سيفصل فيه بشكل نهائي سمو الشيخ...، ومن ثم تعتبر نسخاً لما ورد في الإتفاقية الأولى في هذا الشأن، فإن إتفاق المحتملين وعلمهم مقدماً بإمكان قيام المحكم بتقديم المشورة في ذات خصومة التحكيم لا ينال من قيام شرط التحكيم صحيحاً، ولو أبدى المحكم فإنه لا تقبل سبباً من أسباب عدم الصلاحية أو الرد لعلم الخصوم بها قبل اختيار المحكم، وما يثيره الطاعن بشأن الأعباء الجسمانية التي يضطلع بها سمو الشيخ... بما لا يجد معها متسعًا لنظر التحكيم، فإن الأمر في ذلك مرجعه إلى تقديره، كما أن اختيار الطرفين له هو لتقديرهم في شخصه بغض النظر عن صفتة كرئيس لمجلس الوزراء بما لا محل معه للقول بشبهة تداخل السلطات، وغير لازم أن يكون المحكم متخصصاً وذلك كله لا يوثر في توافر شرط التحكيم. لما كان ما تقدم، وكان الطاعن قد أقام دعواه بغية الحكم بإثبات ملكيته لنسبة 50% من رأس مال الشركة المطعون ضدها الثانية وإلزام الأخيرة بتعديل عقد تأسيس الشركة وفقاً لذلك، على سند من القول بصورة عقد الهبة المبرمة بينهما في 3/1/1993 والذي تنازل بموجبها عن حصصه في الشركة للمطعون ضده الأول وأحقيته في إستردادها. في حين أن

الطرفين قد إنفقا في الإنفاقية المؤرخة في 8/3/2008 وكذا في مذكرة التفاصيم المؤرخة في 27/3/2008 على أن تكون نسبة الملكية في جميع الأصول المشتركة داخل الكويت - ومنها الشركة المطعون ضدها الثانية - بواقع 60% للمطعون ضده الأول و40% للطاعن. فإن طلب الطاعن أن تكون ملكيته بنسبة 50% إنما يعد تعديلاً لما ورد في الإنفاق الأخير وزراعاً بشأنه، فيخضع لشرط التحكيم الوارد به ويعين الفصل فيه عن طريقه ولا أثر لإختصاص الشركة المطعون ضدها الثانية في ذلك إذ أن النزاع في حقيقته يدور بين الطاعن والمطعون ضده الأول بإعتبارهما الشركيين الوحدين في تلك الشركة، ولا علاقة للشركة سالفة الذكر كشخص اعتباري مستقل عنهما به. وإذالتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الإبتدائي في قضائه بعدم إختصاص المحكمة ولانياً بنظر النزاع لوجود شرط تحكيم، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون، ويكون النعي عليه في ذلك على غير أساس.

وحيث أن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول، أنه طلب من محكمة أول درجة إثباتاً لصورية عقد الهيئة موضوع النزاع إلزام المطعون ضده الثالث بتقديم ما تحت يده من أوراق، كما طلب من المحكمة أيضاً وقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في نزاع مماثل بين الطرفين، وإذا لم تستجب المحكمة الطالبين سالفي الذكر، فإن حكمها يكون معيناً بما يستوجب تمييزه.

وحيث أن هذا النعي غير مقبول، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان النعي وارداً على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه، فإنه يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بتأييد الحكم الإبتدائي بعدم الإختصاص ولانياً بنظر الدعوى ولم يتطرق إلى الموضوع، فإن ما ينعته الطاعن بهذا السبب يكون وارداً على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه، ومن ثم غير مقبول.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

الرئيس

د. خالد عبد الحميد

الأعضاء

ممدوح الفراز

عبد الصبور خلف الله

عز الدين عبد الخالق

صلاح الدين كامل